أبعاد وتداعيات مشروع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار

مجلة الشرق للدراسات والأبحاث الاقتصادية

العدد الثاني يونيو / حزيران 2020

الموقف الأمريكي من الضم بين الجمهوريين والديمقراطيين وكيفية التعامل معها

بقلم

د. منصور أبو كريم

باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

مقدمة:

أثارت قضية ضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية في سياق تطبيق ما يعرف بصفقة الضم ردأت فعل العديد من الدول الرافضة للخطوة الإسرائيلية باعتبارها تمثل نهاية لمسار التسوية السياسية التي انطلقت في مدريد عام 1991.

على المستوى الأمريكي أيضا يبدو أن موضوع ضم أجزاء من الضفة الغربية أصبح مسار جدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي، خاصة أن أمريكا تشهد وضعًا مضطربًا على المستوى الداخلي نتيجة تحديات جائحة كورونا والتظاهرات الشعبية التي اندلعت ردًا على مقتل المواطن الأمريكي من أصول أفريقية جورج فلويد، ما وضع أمام فكرة تطبيق الضم والتوسع تحديات كبيرة.

في هذه الورقة سوف نناقش موقف الجمهوريين الذي تمثله إدارة ترامب من قضية الضم وموقف الديمقراطيين الذي يمثله المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية القادمة جون بايدن، وكيفية التعاطي مع الموقفين لحين الانتهاء من المرحلة التي تسبق الانتخابات الرئاسية.

أولاً: مشروع الضم والتوسع في الضفة الغربية

أفضت نتائج الانتخابات التي أظهرت تقدم كتلة اليمين الديني المتطرف بزعامة حزب الليكود ونتنياهو بتداعيات وانعكاسات سلبية على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. فبمجرد الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية والتي أظهرت تقدم حزب الليكود؛ تعهد نتنياهو في مؤتمر صحفي مقر حملته الانتخابية، بإن تفرض حكومة برئاسته السيادة الإسرائيلية على أراضي "الوطن

في يهودا والسامرة وغور الأردن"، وأكد: "حكومة برئاستي ستعمل على إحلال السلام مع دول عربية واسلامية مفصلية أخرى الى جانب توقيع حلف دفاعي مع الولايات المتحدة والقضاء على التهديد الإيراني".

النتائج التي ترتبت عنها الانتخابات التشريعية في إسرائيل جاءت انعكاس لخطاب الضم الذي وظفه نتنياهو خلال الحملة الانتخابية، فقد استطاع نتنياهو أن يجعل خطاب الضم جزء من المعادلة الانتخابية، ووضع الناخب اليميني أمام خيار وحيد، وهو (نجاح حزب الليكود يساوي ضم غور الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى)، والاستفادة من الدعم الكبير الذي قدمه له الرئيس ترامب عبر الاستعجال في الإعلان عن الشق السياسي فيما يعرف بـ"صفقة القرن" والتي جاءت حسب مقياس اليمين الديني المتطرف في إسرائيل، حيث استطاع حزب الليكود توظيف هذا التحول الاستراتيجي في الموقف الأمريكي لكي يساهم في تحقيق نصر انتخابي على حزب أزرق أبيض بزعامة جنرالات الجيش واليمين القومي في إسرائيل.

استعداد إسرائيل لضم أكثر من (30%) من الضفة الغربية، يجري بالتنسيق الكامل بين الولايات المتحدة وسلطات الاحتلال. فقبل جولة الانتخابات الثالثة كان قد أكد نتنياهو إن إسرائيل لن تبسط سيادتها على غور الأردن ومناطق الضفة الغربية إلا بموافقة واشنطن. بينما السفير الأمريكي فريدمان قد حذر الحكومة الإسرائيلية من تطبيق السيادة على أي جزء من الضفة الغربية قبل الانتخابات للكنيست، مشيرًا إلى حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن ضرورة اختتام اللجنة ثنائية لرسم الخرائط أعمالها قبل أن يُسمح لإسرائيل بالمضي قدما في خطوات الضم المخطط لها، حيث قال "سنخوض عملية رسم خرائط لتحويل خريطة مرسومة إلى شيء يظهر بالفعل على الأرض"[1].

التصور الإسرائيلي لضم أجزاء من الضفة الغربية يرتكز على مخرجات اللجنة التي تشُكلت بين الولايات المتحدة وإسرائيل لرسم خرائط المناطق والأراضي التي سوف تضمها إسرائيل تنفيذ وتطبيقًا لصفقة القرن. صحيفة "هآرتس أفادت" أن الرئيس ترامب عين عقب إعلانه ما يعرف "بصفقة القرن" المندوبين الأمريكيين في اللجنة، وهم: سفير بلاده لدى إسرائيل وكبير مستشاري السفير آريه لايتستون، وسكوت ليث رئيس شؤون العلاقات الإسرائيلية –الفلسطينية في مجلس الأمن القومي

---

[1] رفائيل أهرين: **اكتمال لجنة رسم الخرائط الأمريكية الإسرائيلية لخطة ترامب للسلام**، (موقع إسرائيل تايمز أوف، نشر بتاريخ 17 فبراير 2020) متاح على الرابط التالي: http://bit.ly/2TythUh.

الأمريكي، بينما مثل الجانب الإسرائيلي، رون دريمر، ووزير السياحة، ياريف ليفين، ورونين بيرتس، المدير التنفيذي لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأفاد السفير الأمريكي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، اللجنة الأمريكية الإسرائيلية، معنية برسم المناطق والمستوطنات التي من المفترض أن تفرض عليها السيادة الإسرائيلية، تنفيذًا للبنود الخاصة بـ"صفقة القرن" [1].

كانت كافة المؤشرات والمعطيات تشير إلى ذهاب إسرائيل مباشرة إلى إقرار ضم غور الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى مرة واحدة حسب الخرائط التي تم رسمها بالاتفاق مع إدارة ترامب، لكن ردأت الفعل الدولية الغضبة على عملية الضم، والموقف الفلسطيني الواضح من قضية الضم، بالإضافة إلى الموقف الأردني الحاسم والأوروبي الرافض وضع تحديات جديدة أمام تنفيذ إسرائيل الضم، ما جعل إدارة ترامب تتراجع خطوات في دعم قضية الضم في الوقت الراهن.

ثانياً: موقف الجمهوريين من قضية الضم

موقف إدارة ترامب التي منحت إسرائيل العديد من القرارات التاريخية خلال الأعوام الثلاث الماضية بدأت التراجع خطوات للخلف في موضوع الضم، خشية من انعكاس التداعيات السلبية لقضية الضم على الداخل الأمريكي في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه إدارة ترامب على المستوى الداخلي والخارجي.

في ضوء تصاعد الاحتجاجات في المدن الأمريكية، وانشغال البيت الأبيض بالشأن الداخلي الأمريكي، ازداد الموقف غموضاً وارتباكاً في الوقت نفسه، العد التنازلي لتنفيذ الضم قد بدأ، فمن المقرر أن يتم أول يوليو (2020/7/1) بحسب وعود رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهو ما يعني أننا ربما في انتظار مفاجأة أمريكية خلال الأيام المقبلة.

وزير الخارجية مايك بومبيو أثناء زيارته الأخيرة لإسرائيل إن الضم هو قرار يعود إلى إسرائيل، ولم يستطيع أحد تفسيره، هل هذا ضوء أخضر لإسرائيل لتقوم بالضم أم التصريح بمثابة "تخلي أمريكي عن الخطوة"؟، في حين قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية لاحقًا في مؤتمر صحفي عبر

---

[1] **تنفيذا لـ"صفقة القرن"... فريدمان يترأس لجنة رسم الخرائط الإسرائيلية الأمريكية**، (وكالة سبوتيك عربي الروسية، نشر بتاريخ2020/2/13)، متاح على الرابط التالي: https://sptnkne.ws/BwD8

الهاتف للصحفيين الإسرائيليين أن الضم "يجب أن يكون جزءًا من المباحثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين"[1].

صحيفة "معاريف" العبرية كشفت أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تعارض ضم إسرائيل مناطق في الضفة الغربية الآن، لأن هذه الخطوة قد تجهض صفقة القرن الأمريكية. وقالت الصحيفة إن تنفيذ مخطط الضم سيغلق الباب أمام تجاوب القيادة الفلسطينية مع الخطة الأمريكية. وأضافت أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأخيرة لإسرائيل، جاءت لنقل الموقف الأمريكي إلى المسؤولين في إسرائيل حول مسألة "الضم". وأشارت الصحيفة، إلى أن الغرض الرئيسي من زيارة بومبيو مطالبة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وإقناعه بتأجيل وتعليق مخطط الضم إلى أجل غير مسمى. وحسب الصحيفة، فإنه على الرغم من تصريحات المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم بومبيو نفسه عن أن الضم "قرار إسرائيلي صرف"، سيتعين على الحكومة الإسرائيلية اتخاذه وفقا لسياساتها وإستراتيجيتها، إلا أن الرئيس ترامب يعارض الضم[2].

ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن السفير الأمريكي في تل ابيب ديفيد فريدمان قوله، في مقابلة أجريت معه بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لنقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس، يوم 6 مايو الماضي إن "الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بسيادة إسرائيل على غور الأردن والمستوطنات العبرية في الضفة إذا قررت تل أبيب المضي قدما في خططها لضم هذه المناطق في الأسابيع القادمة".

وطرح فريدمان ثلاثة شروط لاعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على المناطق المخصص لها بموجب خطة السلام الأمريكية المعروفة إعلاميا بـ"صفقة القرن"، وهي إتمام اللجنة الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة أعملها، التي بدأت في فبراير عملية رسم خرائط الضم، وتجميد إسرائيل توسيع نطاق استيطانها في المناطق غير المخصصة لها ضمن منطقة "ج" في الضفة الغربية، وكذلك موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على التفاوض مع الفلسطينيين على أساس الخطة الأمريكية[3].

---

(1) غموض واشنطن".. ما هو الموقف الأمريكي من ضم إسرائيل للضفة؟، (جريدة الدستور المصرية، السبت 6 يونيو 2020) متاح على الرابط التالي: https://www.dostor.org/3108162.

(2) تقرير: ترامب يعارض ضم مناطق الضفة الغربية حماية لصفقة القرن، (قناة روسيا اليوم نقلا عن جريدة معاريف، 10 مايو 2020) متاح على الرابط التالي: https://ar.rt.com/nuh8

(3) السفير الأمريكي في إسرائيل: مستعدون للاعتراف بضم تل أبيب أجزاء من الضفة، موقع قناة روسيا اليوم نقلا عن تايمز أوف إسرائيل، 6 مايو 2020)، متاح https://bit.ly/3fbdDaL

ويثير الشرط الثاني بعض الارتباك في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، كون أن نتنياهو لم يظهر أنه ملتزم بخطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وكل ما تنطوي عليه، بما في ذلك تجميد النشاط الاستيطاني خارج 30٪ من الضفة الغربية التي حددتها لجنة رسم الخرائط، والإعراب عن الاستعداد للتفاوض مع الفلسطينيين لتشكيل دولة في باقي الضفة الغربية، حسب ما جاء في لقاء مع السفير الأمريكي مع جريدة (Jerusalem Post)[1].

كما جرت مباحثات أخيرة بين بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع بيني جانتس مع كبار المسئولين الأمريكيين حول خطط ضم الضفة الغربية. أجرى نتنياهو مكالمة هاتفية مع جاريد كوشنر، مستشار وصهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي لعب دورًا رئيسيًا في صياغة خطة ترامب للسلام والتي تم الكشف عنها في البيت الأبيض في أواخر يناير. كما شارك في الاتصال آفي بيركوفيتش، مبعوث البيت الأبيض حول جهود السلام الإسرائيلية الفلسطينية، السفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، والسفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة رون ديرمر[2].

التململ الأمريكي في موقف إدارة ترامب تجاه الضم يؤكده عدم انتهاء لجنة تحديد الخرائط مهامها، كون أن انتهاء اللجنة من تحديد المناطق التي سوف تضمها إسرائيل أحد شروط المواقفة الأمريكية على منح نتنياهو الضوء الأخضر على الضم. فمن المستبعد أن توافق الإدارة الأمريكية على خطوة إسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية من جانب واحد بحلول الموعد الذي حدده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 1 يوليو 2020.

استكمال اللجنة أعمالها قد يستغرق أسابيع طويلة وربما عدة أشهر قبل أن تختتم لجنة رسم الخرائط الأمريكية الإسرائيلية عملها، والذي أعلن البيت الأبيض أنه شرط مسبق يجب تلبيته قبل أن يعطي موافقته للضم. ولم تعلق لجنة رسم الخرائط عملها بالكامل بسبب وباء كورونا، لكن المسؤولين المشاركين في العملية يعترفون بأن حضور المندوب الأمريكي ضروريا لإكمال عمل اللجنة. ومن غير الواضح متى سيتمكن وسكوت ليث رئيس شؤون العلاقات الإسرائيلية –الفلسطينية في مجلس الأمن القومي الأمريكي الوصول إلى إسرائيل، وحتى إذا كان سيصل إلى هنا قريبًا، فمن غير

---

[1] Friedman to 'Post': To annex, Netanyahu must tell Abbas he'll negotiate state,(Jerusalem Post MAY 6, 2020). https://bit.ly/3f5snYK

[2] غموض واشنطن".. ما هو الموقف الأمريكي من ضم إسرائيل للضفة؟، (جريدة الدستور المصرية، السبت 6 يونيو 2020) متاح على الرابط التالي: https://www.dostor.org/3108162

المحتمل أن تكمل اللجنة المهمة المعقدة المتمثلة في تحديد المنطقة التي سيسمح لإسرائيل بضمها قبل الأول من يوليو[1].

ثالثاً: موقف الديمقراطيين من الضم في الضفة الغربية

موقف الحزب الديمقراطي الأمريكي في عام الانتخابات من قضية الضم تحديدًا واضح وهو موقف معارض بشدة لقضية الضم ويعتبرها خطوة سوف تؤدي لنسف جهود التسوية السياسية من الأساس، هذا الموقف ظهرت عدة مؤشرات عليه سواء من تصريحات المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية أو من خلال نواب الحزب الديمقراطي في مجلس الشـــيوخ والنواب، الذي يظهرون دائمًا معارضة لخطوات إدارة ترامب.

موقف الحزب الديمقراطي من التسوية يستند إلى حد بعيد لموقف إدارة باراك أوباما التي قدمت رؤية تستند على حل الدولتين وترتيبات أمنية واقتصادية في إطار حل يقوم على أساس ضرورة قيام دولة فلسـطينية مسـتقلة على حدود عام 1967 عاصـمتها القدس الشـريف لكنها ربطت ذلك بضـرورة الاعتراف بقضية يهودية الدولة الإسرائيلية.

الرئيس أوباما كان يفكر في أربعة خيارات ينوي تنفيذها في آخر أيامه في الحكم وهي: بذل جهود شاقة أخرى للتوصل إلى اتفاق يشكل تقدمًا ملحوظًا بين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ أو إصدار ما يشبه بـــ "الوصية الأخيرة" حول صنع السلام، تتجلى في خطة أمريكية يورثها أوباما لخلفه؛ أو الامتناع عن التصـويت على مبادرة إقامة دولة فلسـطينية في مجلس الأمن الدولي يمكن استخلاص مضمونها بشكل كبير من تصريحات الرئيس السابقة بدلاً من الاعتراض عليها باستعمال حق "الفيتو"؛ أو خوض جولة نهائية قوية من النزاع مع القدس حول سياسة الاستيطان الإسـرائيلية،[2]. بناء على البند الأخير تم تمرير قرار إدانة الاسـتيطان رقم 2334 في مجلس الأمن خلال الأيام من ولاية أوباما.

المرشح الديمقراطي "جو بايدن" أكد إن ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة "سيقطع أي أمل في السلام"، لكنه جدد تعهده بمواصلة المساعدة العسكرية الأمريكية غير المشروطة

---

(1) رفائيل أهرين: من المستبعد جدا' دعم واشنطن خطة الضم في 1 يوليو؛ رسم الخرائط بعيد عن الإنتهاء، (تايمز أوف إسرائيل، 3 يونيو 2020) متاح https://bit.ly/3cPo6Xy

(2) Robert Satloff: The Next President's Mideast Mess. (The Washington Institute for Near East Studies, Washington U. S 2014) P 3.

لإسـرائيل إذا انتخب رئيسًـا. وقال "إن إسـرائيل بحاجة إلى وقف تهديدات الضـم ووقف النشـاط الاستيطاني لأنها ستقطع أي أمل في السلام". ومع ذلك، استبعد بايدن استخدام المساعدة العسكرية الأمريكية كوسيلة ضغط للضغط على الإسرائيليين للتخلي عن خطط الضم[1].

جو بايدن أكد في حالة نجاحه في الانتخابات الرئاسية القادمة: إنه كرئيس سيعكس سياسات إدارة ترامب التي أدت إلى خطط إسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية. وقال خلال ندوة لجمع التبرعات عبر الإنترنت "لا أؤيد الضم". "سوف أعكس خطوات إدارة ترامب التي أعتقد أنها تقوض بشكل كبير احتمالات السـلام." وقال مسـاعدو بايدن إنه يعارض الضـم، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يعبر فيها بايدن عن ذلك، وأنه تعهد بإلغاء سياسات إدارة ترامب. وقال في مكان آخر إن إحدى سياسات الرئيس دونالد ترامب التي لن يغيرها هي نقل السـفارة الأمريكية إلى القدس، وأكد إن إسـرائيل بحاجة إلى "وقف تهديد الضم ووقف النشاط الاستيطاني لأنها ستخنق أي أمل في السلام" [2].

جاءت تعليقات بايدن بعد يوم من إخبار كبير مسـتشـاريه للسـياسـة الخارجية، توني بلينكن، لدعاة الأغلبية الديمقراطية لإسـرائيل بأن نائب الرئيس السـابق سـيثير معظم الخلافات مع الحليف المقرب للولايات المتحدة على انفراد. لكن تصـريحات نائب الرئيس السـابق توضـح نقطة توتر متأصـلة مع نتنياهو، الذي يريد المضـي قدمًا في الضـم في أقرب وقت ممكن خشـية أن يؤدي فوز بايدن في نوفمبر إلى تعقيد خططه، وكان بايدن قد حذر من قبل من أن الضـم سـيقوض دعم إسـرائيل داخل الولايات المتحدة في خطاب بالفيديو إلى المؤتمر السـنوي للجنة الشـؤون العامة الأمريكية الإسـرائيلية في مارس 2020.

أكد بايدن أيضًا أنه لن يضع شروطًا على المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل كرئيس على الرغم من ضغوط اليسار لاستخدامها كوسيلة ضغط ضد الضم. كما التزم بإعادة المساعدات الفلسطينية

---

[1] Israel's annexation of West Bank would 'choke off any hope of peace', Joe Biden says, (middl east eye, 19 May 2020). https://bit.ly/30mTWIN

[2] RON KAMPEAS: Joe Biden to Jewish donors: 'I do not support annexation,' will reverse Trump policies on Israel and the Palestinians,(Jewish Telegraph Agency (JTA), MAY 20, 2020). https://bit.ly/3h7wLbv

في حدود قانون قوة تايلور، الذي يحجب المساعدة بما يعادل المبلغ الذي تنفقه السلطة الفلسطينية على المدفوعات للإرهابيين المدانين أو عائلاتهم[1]، على الدوام كانت فجوة السياسة بين الحزبين أعمق تجاه كيفية التعاطي مع القضية الفلسطينية. فالجمهوريون ينظرون إلى دعم إسرائيل باعتباره وسيلةً لتبنّي القيم المشتركة ضمن صراع أوسع ضدّ أعداء مشتركين، ويلومون الفلسطينيين على عدم إحراز تقدّم في عملية السلام. أما الديمقراطيين، فهم متّحدون في دعمهم لحلّ الدولتين ومعارضة المستوطنات، ولكن ينقسمون بشأن الجهة التي ينبغي إلقاء اللوم عليها ودرجة الحزم المطلوبة من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[2].

رابعاً: السياسات المقترحة

من الواضح أن الموقف الأمريكي بدأ تطرأ عليه ارهاصات تغير في موضوع الضم، فإدارة ترامب باتت تخشى من التداعيات السلبية لموضوع الضم على الانتخابات الرئاسية القادمة في ظل عديد التحديات التي تواجه هذه الإدارة على المستوى الداخلي والخارجي، كما أن موقف المرشح الديمقراطي جون بايدن من الضم معارض لهذه الخطوة، ما يضع تحديات كبيرة أمام حكومة نتنياهو في تنفيذ موضوع الضم.

وبناء على ذلك نوصي باتباع سياسات تقوم على أساس فتح قنوات اتصال مع الديمقراطيين لممارسة مزيد من الضغوط على إدارة ترامب لمعارضة خطوة الضم أو تأجيلها لبعد الانتخابات على أقل تقدير وإنتاج سياسة المراوغة في التعاطي مع المبادرات الدولية لشراء الوقت لضمان مرور 6 أشهر القادمة.

فكل ما تم تأخير الإعلان عن الضم سوف يساهم في زيادة العقبات أمام هذا المشروع، كون أن هناك ثلاث تحديات أو عقبات رئيسية تقف أمام تنفيذ هذا المشروع، العقبة الأولى تتمثل في تراجع

---

[1] Bryant Harris: Intel: Biden warns against West Bank annexation as Israel lobbies Trump for green light(.al-monitor, May 19, 2020) https://bit.ly/3f5XHq8

[2] Jonathan Rynhold and Elliott Abrams: U.S.–Israel Relations: A Changing Landscape?. (The Washington Institute for Near East Studies, Washington, U. S. A. 2015)P 2.

إدارة ترامب قليلا في دعم الضم ووضعه في قالب من الشروط وفي إطار عملية سياسة وليس في إطار خطوة منفصلة، إضافة لموقف المرشح الديمقراطي المعارض للخطوة.

العقبة الثانية تتمثل في الموقف الدولي والأوروبي الرافض لخطوة الضم، ما يجعل من تطبيق الخطوة ضرب كامل لمسيرة التسوية السياسية، والعقبة الثالثة الخلافات الإسرائيلية الداخلية وخاصة الخلافات داخل الحكومة بين نتنياهو وحزب الليكود من جهة وبني جانس حزبه من جهة أخرى حول تنفيذ الضم في الوقت الراهن.

هذه العقبات يجب استثمارها وتوظيفها لمواجهة خطوة الضم والتوسع مع تعزيز المقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، والدفع اتجاه عودة مسار المصالحة مرة أخرى لعدم استخدام ورقة غزة كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وفتح خطوط قوية من حملة المرشح الديمقراطي جو بايدن وتعزيز موقفه الرافض لخطوة الضم، وتأكيده على أسس التسوية السياسية وموضوع الدولة والعودة إلى مقترحات إدارة أوباما كنقطة انطلاق وليس البدء من نقطة الصفر.

في حالة نجاح بايدن في الانتخابات الرئاسية القادمة قد يسار إلى فتح مسار التسوية مرة أخرى مع التراجع قليلا في بعض المواقف التي اتخذتها إدارة ترامب تجاه قضايا الحل النهائي بدون العودة عن الموقف الأمريكي تجاه القدس، يجب الاستعداد الفلسطيني لهذه المرحلة جيدا على المستويات الداخلية والخارجية، يجب العودة إلى دراسة مقترحات جون كيري وأوباما بشكل جيدا لأنها سوف تكون الركيزة التي يمكن من خلالها انطلاقة المفاوضات مرة أخرى.